مجلة جامعة الملك سعود، ١٨، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (١)، ص ص ٤٥٩- ٤٩١ (١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م)

ضوابط أهل الجرح والتعديل في تقديم الرواة بعضهم على بعض

عبدالعزيز أحمد الجاسم

أستاذ مشارك، قسم الثقافة الإسلامية، كلية التربية، جامعة الملك سعود،

الرياض، المملكة العربية السعودية

(قدم للنشر في ١٤٢٤/١٠/٢٨هـ، وقبل للنشر في ١٤٢٥/٩/١١هـ)

ملخص البحث. الهدف من هذا البحث إبراز بعض الضوابط، في تقديم الرواة بعضهم على بعض عندما يختلفون في الوقف، والرفع، أو في الإرسال، والاتصال، وغير ذلك. وهذه الضوابط، لاحظها أئمة الحديث، كالإمام عبد الرحمن المهدي، ويحيى بن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، وابن معين، وأبي حاتم، وغيرهم من الأئمة. وهذه الضوابط كانت متنوعة، منها ما يرجع إلى الاختلاف بين الرواة، فإن كانوا في درجة واحدة؛ فيكون الكتاب هو الحكم. ومنها ما يرجع إلى الراوي نفسه، فمرة يروي الحديث مرفوعاً، ومرة يرويه موقوفاً، أو يتفرد بأحاديث، وقد بينت حكم العلماء في ذلك كله.

ومنها ما يرجع إلى المقارنة بين رواية الراوي الثقة الحجة وبين رواية غيره، بحيث تكون رواية هذا الثقة هي الأصل، فتعرض عليها رواية الرواة الآخرين.

ومنها ما يرجع إلى الراوي نفسه! متى يكون حديثه صحيحاً؟ ومتى يكون غير صحيح؟ ومنها ما يرجع إلى إمكان اللقاء بين التلميذ والشيخ، فمن خلال كلام الأئمة في هذا الضابط، وفي غيره من الضوابط، تبين لكل منصف عبقرية هؤلاء الأئمة، وأنهم أمناء على السنة النبوية.

المقدمـــــــــة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه، ونستهديه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلوات الله وسلامه عليه.

أما بعد:

فإن الأئمة من أهل الحديث قد بذلوا جهداً كبيراً في خدمة السنة النبوية، رواية ودراية، وهذا أمر مسلّم لا جدال فيه. ومن هذه الجهود معرفة الرواة جملة وتفصيلاً، إذ كانوا يعرفون درجة حفظ الراوي، وعدد مروياته، وشيوخه، ومن روى عنه، ورحلاته، وعدالته، وكل ما يتعلق به من حيث قبول روايته أو ردُّها.

كما أنهم جعلوا من خلال دراستهم للرواة ضوابط وقواعد، كانوا يلحظونها عند اختلاف الرواة، من حيث الرفع والوقف، والاتصال والانقطاع، وغير ذلك من أنواع الاختلاف بين الرواة. وهذا البحث المتواضع يلقي الضوء على هذه الضوابط، التي جمعتها من خلال كلام أئمة الجرح والتعديل ـ كالإمام عبد الرحمن بن مهدي، ويحيى ابن سعيد القطان، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وأبي حاتم، وغيرهم ـ على الرواة.

وذكرت ستة ضوابط، وهي ضوابط كلية، مؤيدة بكلام الأئمة الذين أصّلوا وقعدوا هذا العلم، واعتمدوها في حكمهم على الرواة.

أما منهجي في هذا البحث فهو يقوم على تتبع كلام الأئمة، من المصادر الأولى، ثم استنتاج الضابط من ذلك.

وجعلت كل ضابط في مبحث خاص به؛ وذلك من أجل إبرازه؛ لكي تظهر أهمية كل ضابط على حدة.

وهـذه الضوابط التي ذكرتها ليست كلها التي كان يمشي عليها الأئمة، بل يمكن أن توجد هناك قواعد أخرى، وذلك بالتتبع والاستقراء، لكلام الأئمة المتقدمين.

وهذه الضوابط التي دونتها في هـذه الصفحات لم تفرد بباب مستقل، مثل الأبحاث الأخرى، في علوم الحديث. وإنما استخرجتها من كلام أهل الجرح والتعديل، كما أن هذه الضوابط يعرف بها التمييز بين اختلاف الرواة، وفيها ما يبين مدى إمكان رواية الراوي عمن روى عنه.

فهي ضوابط تساعد من يبحث في معرفة العلل، ومعرفة تقديم الرواة بعضهم على بعض عند اختلافهم.

وقد جعلت هذا البحث في تمهيد وستة مباحث وخاتمة. بينت في التمهيد جهود السلف في خدمة السنة النبوية، ودقتهم المتناهية، في أحكامهم.

أما المبحث الأول: تناول الرواة الذين يكونون في درجة واحدة لكن أحدهم يحدث من كتاب، وآخر من حفظه، فقدموا صاحب الكتاب على ذاك الراوي الذي يحدث من حفظه، وأيدت ذلك بأمثلة من المصادر الأولى ثم بينت أهمية الكتاب بشكل عام.

وأما المبحث الثاني: فقد تناول الموازنة بين الرواة، إذ وازن العلماء بين رواية الإمام الحافظ الحجة وبين رواية غيره، ففي المقارنة تظهر العلل. وبينت حرص العلماء على سماع الحديث من عدة أوجه؛ وذلك من أجل أن يكتشفوا الوهم، والخطأ.

وأما المبحث الثالث: فقد تناول بيان مراتب الرواة، وذكرت ملحقاً يوضح تلك المراتب.

وأما المبحث الرابع: فقد تناول الرواة الذين يكون حديثهم صحيحاً مرة، وضعيفاً مرة أخرى، مع ذكر الحالات والأمثلة لكل حالة.

وأما المبحث الخامس: فقد تناول تفرد الرواة ومتى يقبل التفرد من الراوي، ومتى يرد، مؤيداً ذلك بكلام أئمة هذا الشأن.

وأما المبحث السادس: فقد تناول قضية قلما ينتبه لها الباحثون، وهي متى يحكم بإمكان رواية الراوي عمّن روى عنه، ومتى لا يمكن، مع ضرب الأمثلة على ذلك من كلام الأئمة.

المبحث الأول

إذا اختلف الرواة وكانوا في درجة واحدة، قُدّم مَنْ كان يحدّث من كتاب على غيره. وهذا ما ذهب إليه الإمام أحمد بن حنبل[1] [١ ، ص١٩٢] وغيرُه من أئمة النقد.

قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن هَمّام وأبَان العطّار،[2] مَنْ تقدم منهما؟

قال: "همام أحبّ إليّ، ما حدّث من كتابه، وإذا حدّث من حفظه فهما متقاربان في الحفظ والغلط." [٣ ، جـ٩ ص١٠٩].

ومن أجل ذلك جعل الإمام أحمد ـ رحمه الله تعالى ـ من حدّث عن همام آخر عمره، أجود ممن حدّث عنه أولاً.

قال رحمه الله: " ومن سمع بآخره فهو أجود؛ لأن هماماً كان في آخر عمره أصابته زمانة[3]، فكان يقرب عهده بالكتاب، فقلَّ ما كان يخطئ".[٥ ، جـ١ ، ص١٣٨].

---

١ إذ قدّم الإمام أحمد عبد الرحمن بن مهدي على وكيع بن الجراح عندما اختلفا في حديث؛ لأن ابن مهدي أقرب عهداً بالكتاب.

٢ هو همام بن يحيى بن دينار العَوْذي البصري، ثقة ربما وهم توفي سنة ١٦٤ هـ أو١٦٥هـ. [٢، ص٥٧٤ ترجمة٧٣١٩].

وأما أبان: هو ابن يزيد العطّار البصري، ثقة له أفراد، توفي سنة ١٦٠ هـ. [٢، ص٨٧ ، ترجمة١٤٣].

٣ الزّمانة: العاهة، يقال: زَمِن يَزْمَن زَمَناً وزُمْنَة وزَمَانَة.[٤ ، جـ١٣ ، ص١٩٩].

ومن الرواة الذين قدمهم أبو حاتم، بسبب الكتاب، عُقيل بن خالد الأيلي، قدمه على معمر بن راشد. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن عُقيل ومعمر[٤] أيهما أثبت؟

فقال: عُقيل أثبت، كان صاحب كتاب، وكان الزهري يكون بأيلة[٥]، وللزهري هناك ضَيْعةٌ، يكتب عنه هناك. [٣، جـ٧، ص٤٣، ترجمة٣٤٢].

ولأهمية هذا الضابط فقد كانوا يحتكمون إليه عند الاختلاف، كما كان أهل البصرة يفعلون ذلك.

قال الإمام مسلم: "حدثنا الحُلواني[٦] قال سمعت يزيد بن هارون، يقول: أدركت البصرة، وإذا اختلفوا في حديث نطقوا بكتاب عبد الوارث." [٨، ص ١٣١]. وهذا الإمام يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة ٢٩٨هـ، كان يعترض على همام في كثيرٍ من حديثه، لكنه عندما طالع كتاب معاذ بن هشام، وجد حديث همام، يوافق كتاب معاذ، فحينئذ كف عن الاعتراض.

قال عفان[٧]: "كان يحيى بن سعيد يعترض على همام، في كثير من حديثه، فلما قدِم معاذ بن هشام نظرنا في كتبه فوجدناه يوافق هماماً في كثير مما كان يحيى ينكره عليه، فكفّ يحيى بعدُ عنه". [٣، جـ ٩، ص١٠٨].

---

٤ عقيل، بضم العين: ثقة ثبت، توفي سنة ١٤٤هـ على الصحيح. [٢، ص٢٩٦، ترجمة ٤٦٦٥]. وأما معمر فهو أبو عروة البصري، نزيل اليمن، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام ابن عروة شيئاً، وكذا فيما حدّث به بالبصرة، توفي سنة١٥٤هـ. [٢، ص ٥٤١، ترجمة ٦٨٠٩].

٥ مدينة على ساحل بحر القلزم مما يلي الشام - ويسمى الآن البحر الأحمر - وقيل: هي آخر الحجاز وأول الشام، وقيل غير ذلك. [٦، جـ١، ص٢٩٢].

٦ الحلواني: قال ابن الأثير: "بضم الحاء المهملة، وسكون اللام، وبعدها واو، وفي آخرها نون، هذه النسبة إلى مدينة حلوان". [٧، جـ١، ص٣٨٠]

٧ هو عفان بن مسلم أبو عثمان الصفار، ثقة، ثبت. قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، ربما وهم. [٢، ص٣٩٣، ترجمة ٤٦٢٥].

وهذا يعطينا دلالة واضحة على أهمية هذا الضابط الذي كانوا يلاحظونه عندما يشكّون في حديث راوٍ ما. وقد كان غير واحد من أئمة الجرح والتعديل يمشون على هذا الضابط، فمنهم:

يحيى بن معين المتوفى سنة ٢٣٣هـ، إذ حكم على حديث بأنه لا أصل له؛ لأنه غير موجود في كتاب مَنْ حدّث به. قال ابن أبي حاتم سمعت أبي يقول: " سألت يحيى بن معين، وقلت له: حدثنا أحمد بن حنبل بحديث إسحاق الأزرق عن شَريك عن بيان عن قيس عن المغيرة بن شعبة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: " أَبْرِدوا بالظهر."

وذكرته للحسن بن شاذان الواسطي فحدثنا به، وحدثنا أيضاً عن إسحاق عن شَريك عنْ عُمَارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - الذي أنكره يحيى؟

قال: هو عندي صحيح، وحدثنا به أحمد بن حنبل - رحمه الله تعالى - بالحديثين جميعاً عن إسحاق الأزرق. قلت لأبي: فما بالُ يحيى نَظَر في كتاب إسحاق فلم يجده؟

قال: كيف! أَنَظَرَ في كُتبه كلّه؟ إنما نظر في بعض، وربما كان في موضعٍ آخر". [٩، جـ١، ص ص١٣٦ - ١٣٧] قلت لم يُنكر أبو حاتم - رحمه الله - على يحيى بن معين، لاستعماله الضابط الذي مشى عليه، وإنما اعتبر الحديث صحيحاً؛ لأن يحيى لم ينظر في جميع كتب ابن إسحاق؛ إذ قد يكون موجوداً في البعض الذي لم يبحث فيه.

وقد استخدم أبو حاتم - رحمه الله - هذا الضابط، كما مر بنا. ومن مميزات الكتاب أن صاحبه إذا تغير حفظه لسببٍ ما، فإن كتبه تبقى صحيحة، ولا تتأثر بفقد ذاكرته، أو فقد بصره، بل تبقى صحيحة يحتج بها.

قال أبو حاتم الرازي المتوفى سنة ٢٧٧هـ: "كان ـ أي إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفَرْوي[8] ـ صدوقاً، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة". [٣، جـ٢، ص٢٣٣] وقال أبو زرعة الرازي المتوفى سنة ٢٦٤هـ: "حفص بن غياث ـ هو النخعي الكوفي ـ ساء حفظه بعدما استقضي، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح، وإلا فهو كذا". [٣، جـ٣، ص٢٨٦].

قال السهمي: سألت أبا الحسن الدارقطني عن أبي بحر محمد بن الحسن بن كوثر البَربَهاري[9]، فقال: كان له أصل صحيح، وسماع صحيح، وأصل ردي، فحدث بذا وبذاك فأفسده" [١٠، ص ص١٢٨ ـ ١٢٩، ترجمة ١٠٤؛ وانظر ١١، جـ٣، ص٥١٩، ترجمة ٧٤٠٣].

أي أفسد حديثه لأنه اختلط، ولم يمكن تمييزه. فمن خلال هذه النصوص من أئمة النقد يتبين لنا أن الكتب لا تتغير باختلاط أصحابها، أو بموتهم، بل تبقى صحيحة يحتج بها.

المبحث الثاني

من الضوابط التي كان أهل الجرح والتعديل يطبقونها في معرفة ضبط الراوي الموازنةُ بين مروياتهم. فيجعلون حديث الإمام الحافظ المشهود له بالحفظ، والإتقان، أصلاً يقارن به رواية غيره. أما الأئمة الذين يكونون حجة على غيرهم، وأن من خالفهم أثّرت فيه المخالفة فقد نصّ العلماء عليهم، وبينوهم. قال أبو عمرو بن خلاّد:

---

٨ قال ابن الأثير: "بفتح الفاء، وسكون الراء، وفي آخرها واو، هذه النسبة إلى الجد" [٧، جـ٢، ص٤٢٦].

٩ قال ابن الأثير: "بفتح الباء الموحدة، والراء المهملة، وفتح الباء الثانية، والراء أيضاً بعد الهاء والألف، هذه النسبة إلى بربهار، وهي الأدوية التي تجلب من الهند يقال لها: البربهار، ومن يجلبها يقال له: البربهاري" [٧، جـ١، ص١٣٣].

" ذُكر يوماً عند عبد الرحمن بن مهدي : الرجل يحدّث فيكون حجة يحتج به على غيره في الحديث ! فقال : "أيوبُ حجة أهل البصرة[١٠] ، ومنصور بن المعتمر حجةُ أهل الكوفة[١١] ، والأوزاعيّ حجة أهل الشام[١٢] ، وعمرو بن دينار حجة أهل مكة[١٣] ، ومالك بن أنس[14] حجة أهل المدينة [١٢ ، جـ١ ، ص٣٨٥] .

وقال أيضاً :

" أئمة الناس في زمانهم أربعة : حماد بن زيد بالبصرة ، وسفيان بالكوفة ، ومالك بالحجاز ، والأوزاعي بالشام" [١٢ ، جـ١ ، ص٢٨٧] .

قال الباجي : يعني في الحديث والعلم .

قال الباجي : " وقد ترك الليث[١٥] بمصر ، وترك جماعة غير هؤلاء " [١٢ ، جـ١ ، ص ٢٨٧]

---

١٠ هو أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني ، أبو بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، توفي سنة ١٣١ هـ [٢ ، ص١١٧ ، ترجمة ٦٠٥].

١١ هو منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي ، أبو عتاب ، الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلس ، من طبقة الأعمش ، توفي سنة ١٣٢هـ [٢ ، ص٥٤٧ ، ترجمة ٦٩٠٨٤].

١٢ هو عبد الرحمن بن عمرو بن أبي الأوزاعي ، أبو عمرو ، الفقيه ، ثقة جليل ، توفي سنة ١٥٧هـ. [٢ ، ص٣٤٥ ، ترجمة ٦٩٠٨].

١٣ هو عمرو بن دينار المكي ، أبو محمد الأثرم ، الجمحي ، مولاهم ، ثقة ثبت ، توفي سنة ١٢٦هـ [٢ ، ص٤٢١ ، ترجمة٥٠٢٤].

١٤ هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي ، أبو عبد الله ، المدني ، الفقيه ، إمام دار الهجرة ، رأس المتقنين ، وكبير المتثبتين .[٢ ، ص٥١٦ ، ترجمة ٦٤٢٥] .

١٥ هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي ، أبو الحارث المصري ، ثقة ثبت فقيه ، إمام مشهور ، توفي سنة ١٧٥ هـ. [٢ ، ص٤٦٤ ، ترجمة ٥٦٨٤].

قلت : إن الأئمة الحفـــاظ كثيرون ولله الحمد ، وإنما أذكر في هـــذا المبحث أسماء بعضهم كنماذج وإلا لو تتبعتهم لكانوا كثيرين جداً .

قال الإمام الحافظ سفيان الثوري : " دخلت البصرة فلم أر فيها مثل أربعة : أيوب السختياني ، وعبد الله بن عون [١٦] ، ويونس بن عبيد [١٧] ، وسليمان التيمي [١٨] " [١٢ ، جـ ١ ، ص٣٨٦] .

وقال مرة : " حفاظ البصرة ثلاثة : سليمان التيمي ، وعاصم الأحول ، وداود بن أبي هند ، وكان عاصم أعظمهم " .

قلت : لا يريد الإمام سفيان الثوري ، أنه لا يوجد في البصرة ، سوى هؤلاء ، إنما يريد من ذلك ، معنى مخصوصا ، أو كان ذلك جواباً لسؤال .

قال الإمام الباجي - بعدما ذكر كلام سفيان المتقدم - : " ولا شك أنه أراد في حديث مخصوص ، أو معنى مخصوص ، فإنه قد كان بالبصرة أيوب السختياني ، ويونس بن عبيد الله ، وعبد الله بن عون ، وسعيد بن أبي عروبة ، وغيرهم ، ممن هم أحفظ في الجملة ، وأتقن من عاصم "[١٢ ، جـ١ ، ص٢٨٦].

---

١٦ هو عبد الله بن أرطبان ، أبو عون البصري ، ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، توفي سنة ١٥٠ هـ [٢ ، ص ٣١٧ ، ترجمة ٣٥١٩].

١٧ هو يونس بن عبيد بن دينار العبدي ، أبو العبيد البصري ، ثقة ثبت فاضل ورع ، توفي سنة ١٣٩هـ [٢ ص٦١٣ ، ترجمة ٧٩٠٩].

١٨ هو سليمان بن طرخان التيمي ، أبو المعتمر البصري ، نزل في تيم فنسب إليهم ، ثقة عابد ، توفي سنة ١٤٣هـ [٢ ، ص٢٥٢ ، ترجمة ٢٥٧٥] .

وقال أيضاً: " حفاظ الناس أربعة : يحيى بن سعيد الأنصاري [١٩]، و إسماعيل بن أبي خالد [٢٠]، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعاصم الأحول" [٨، ص ١٣٠].

وجاء عند الباجي "هشام الدستوائي" بدل "عبد الملك" . [١٢ ، جـ ١ ، ص٢٨٦] .

قلت : وهو الصواب، إذ "عبد الملك" صدوق له أوهام، كما قال الحافظ ابن حجر [٢١] ، أما "هشام" فهو ثقة ثبت، كما في التقريب. [٢ ، ص٥٧٣ ، ترقيم ٧٢٩٩].

فالمراد من كلام هذين الإمامين، وغيرهما، أن رواية أي راوٍ، تقارن برواية أمثال هؤلاء الحفاظ، فإن وافقت كان ضابطاً، وإلا فلا.

كما أن الحفاظ الذين ذكرهم، ابن مهدي، وسفيان، ليسوا وحدهم هم الحفاظ بل هناك حفاظ غيرهم كثير، وإنما اقتصروا على هؤلاء، على حسب اجتهادهم، أو لأمرٍ ما . [١٢ ، جـ١ ، ص ص ١٨٦ ، ١٨٧] .

روى الإمام مسلم بسنده، عن حماد بن زيد، أنه قال : " كان ابن عون يسألني : كيف قال أيوب؟ فأخبره ! فإن كان خالفه، ترك ابن عون ذاك الحديث .

فأقول له : لم تتركه ؟

فيقول : إن أيوب، كان أعلمنا، بالحديث . " [٨، ص١٣١] .

وقال الإمام مسلم أيضاً: "حدثنا حجاج بن الشاعر قال: سمعت أبا أسامة، يقول: اختلف الأعمش [٢٢]، و طلحة، في حديث .

---

١٩ هو يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني ، أبو سعيد القاضي ، ثقة ثبت ، توفي سنة ١٤٤هـ أو بعدها . [٢ ، ص٥٩١ ، ترجمة ٧٥٥٩].

٢٠ هو إسماعيل بن أبي خالد الأخمسي ، مولاهم البجلي ، ثقة ثبت ، توفي سنة ١٤٦هـ. [٢، ص١٠٧ ، ترجمة ٤٣٨] .

٢١ انظر [٢ ، ص٥٧٣ ، ترجمة ٧٢٩٩] .

٢٢ هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي ، أبو محمد الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءات، ورع لكنه يدلس، توفي سنة ١٤٧ أو ٤٨هـ. [٢ ، ص٢٥٤ ، ترجمة ٢٦١٥].

فقال للأعمش: أرأيتَ لو كنتَ سمعته سبعاً، وسمعتُه مرة، أيّنا كان أحفظ؟ قال: أنت ".[٨، ص٣١].

قلت: هكذا يكون الإنصاف بين أهل العلم، فلا ينبغي لأحد، أن يدعي الصواب حليفه، وغيره هو المخطئ.

ولأهمية هذا الضابط، قال الإمام الحافظ أيوب السختياني: " إذا أردت أن تعرف خطأ معلمك فجالسْ غيره "[١٢، جـ١، ص٣٨٧].

ففي المجالسة، يكتشف الناقد، حقيقة الرواة، بكل يسر، و سهولة، وسأوضح هذا الضابط، بمثال واحد، وفيه سيتضح كيف يكون الاختلاف، بين أهل النقد، في الراوي.

فمثلاً أن " زَمْعَة بن صالح " أو " محمد بن إسحاق "، إذا حدث أحدهما عن الزهري، ثم حدث " مالك " أو " سفيان "، أو " معمر "، وأشباههم من الحفاظ المتقنين من أصحاب الزهري، فإن اتفقوا على خلاف ما حدث " زمعة "، أو خالفه أحدهم، وكثرت المخالفة، ففي هذه الحالة، يحكم بضعفه.

فإن انضاف إلى ذلك، تفرده، بالأحاديث المناكير، عن مثل الزهري، وكثر ذلك منه، حكم عليه بقولهم: " منكر الحديث "، أو " متروك الحديث ". أما إذا تبين تعمده، فحينئذ يحكم عليه بالكذب.

وإذا رأينا الراوي لا يخالف هؤلاء الحفاظ، ولا يخرج حديثه، عن حديثهم، فحينئذ يحكم بصدقه، وصحة حديثه.

فهذان الأمران لا يختلف فيهما أهل الجرح والتعديل إن وجد في الراوي أحدهما، أما من وجدت منه الموافقة للحفاظ، والمخالفة لهم، فحينئذ يكون الترجيح فيه، وذلك على حسب كثرة أحد الأمرين ـ الموافقة والمخالفة ـ منه.

فهذا القسم هو الذي اختلف فيه اجتهاد أهل الجرح والتعديل، فيوثقه يحيى القطان، ويضعفه ابن مهدي، أو يوثقه شعبة، ويجرحه مالك، وكذلك سائر من تكلم في الجرح والتعديل، فإن خلافهم سببه هذا الوجه [١٢، جـ١، ص ص٢٨٠، ٢٨١].

ومما يدلنا على أهمية هذا الضابط، عند أهل الجرح والتعديل، أن الإمام الناقد كان حريصا كل الحرص على سماع الحديث الواحد؛ من عدة أشخاص وذلك من أجل أن يكتشف صاحب الغلط.

قال أبو حاتم البستي : "سمعت محمد بن إبراهيم يقول : "جاء يحيى بن معين إلى عفان ـ هو ابن مسلم ـ ليسمع منه كتب حماد بن سلمةَ .

فقال له : ما سمعته من أحد ؟

فقال : نعم ! حدثني سبعة عشر نفسا عن حماد بن سلمة .

فقال : والله ! لا حدثتك .

فقال : إنما هو درهم [٢٣]، وأنحدر به إلى البصرة، وأسمع من التبوذكي !

فقال : شأنك .

فانحدر إلى البصرة، وجاء إلى موسى بن إسماعيل ـ هو التبوذكي ـ .

فقال له موسى : لم تسمع هذه الكتب من أحد ؟

قال : سمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسا، وأنت الثامن عشر .

---

٢٣ أثبت محقق الكتاب كلمة "وهم" بدل من كلمة "درهم" ثم قال : (في النسختين "درهم" بدل "وهم"، وقد رجح محقق الهندية ما أثبتناه وهو الصواب).

قلت: بل الصواب ما جاء في النسختين" درهم"، وجاء عند الباجي" درهم" على الصواب.[١٢، جـ١، ص٢٨١].

والمراد من كلام ابن معين: أن درهماً يوصله إلى البصرة؛ ليسمع من التبوذكي حديث حماد بن سلمة، وذلك بأن يستأجر بهذا الدرهم من يوصله إليها.

فقال : وماذا تصنع بهذا ؟

فقال : إن حماد بن سلمة كان يخطئ ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره .

فإذا رأيت أصحابَه قد اجتمعوا على شيء ، علمت أن الخطأ من حماد نفسه .

وإذا اجتمعوا على شيء عنه ، وقال واحد منهم بخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد ، فأميز ما أخطأ هو بنفسه ، وبين ما أُخطئ عليه " [١٣ ، جـ ١ ، ص٣٢]

قلت : فهذه القصة تدل على عدة أمور ، منها :

١ - دقة الإمام يحيى بن معين في التعديل والتجريح ، فهو يتحمل العناء ، والمشقة ، من أجل أن يكون حكمه دقيقا .

٢ - أهمية سماع الحديث من عدة أوجه ، لكي يكتشف خطأ الرواة ، فهذا يعطينا أهمية هذا الضابط ، أو هذا المنهج الذي مشى عليه أئمة هذا الشأن.

قال الإمام يحيى بن معين : " لو لم نكتب الشيء من ثلاثين وجهاً ما عقلناه" [١٤ ، جـ٤ ، ص٢٧١ ، رقم ٤٣٣٠]

وقال أيضاً : "ربما عارضت بأحاديث يحيى بن يمان ، أحاديث الناس ، فما خالف فيها الناس ضربت عليه " [١٤ ، جـ ٣ ، ص٢٦٩ ، رقم ١٥٢٧] .

وقد أكد غير واحد من الأئمة على أهمية جمع طرق الحديث والمقارنة بينها .

قال الإمام علي بن المديني المتوفى سنة ٢٤٣ هـ :

" الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه " [١٥ ، جـ ٢ ، ص ١١٢ - باب كتب الطرق المختلفة].

وقال الإمام أحمد المتوفى سنة ٢٤١ هـ : " الحديث إذا لم تجمع طرقه لم تفهمه ، والحديث يفسر بعضه بعضا " [٥ ، جـ ١ ، ص ٢٩٤] .

أما إذا كان الراوي قليل الحديث، فإن الناقد يجد مشقة في معرفة أمره؛ لأنه لا يملك عدداً وافياً من مروياته ليحكم عليه من خلالها.

قال عبد الله: سألت أبي عن أبي نصر. قال: هذا شيخ روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة وابن فضيل، واسمه: عبد الله بن عبد الرحمن، وهو شيخ قديم.

قلت: كيف حديثه؟

قال: وأيش حديثه؟ إنما يُعرف الرجل بكثرة حديثه"[٢٤]. [٥، جـ١، ص٢٩٤]

وقد لاحظ هذا أهلُ الجرح والتعديل في حكمهم على الرواة.

قال الحافظ ابن عدي المتوفى سنة٣٦٥هـ: " وللحريش غيرُ هذا الحديث، وأخوه الزبير بن الخرّيت، عزيزُ الحديث أيضاً، ولا أعرفُ له كثيرَ حديثٍ، فأعتبر حديثه، فأعرف ضعْفه، مِنْ صدقه". [١٧، جـ٢، ص٨٤٨].

فالسببُ الذي جعل يحيى بن معين وغيره من أهل النقد، يكتبون الحديث على أكثر من وجه، هو من أجل مقارنة مرويات الراوي بغيره من الحفاظ، وبهذه المقارنة، وهذا التتبع للطرق، يمكّن الناقد مِنْ أن يطلع على ما في تلك الروايات من خلل. وكُتُبُ العلل خيرُ شاهد على هذا الضابط الذي سار عليه النقاد.

المبحث الثالث

من الضوابط التي وضعها أئمة الجرح والتعديل؛ لتمييز المقبول من المردود، معرفةُ مراتبِ الرواة. وهذا يكون بتقسيم تلاميذ الأئمة المشهورين بالرواية إلى طبقات، وهؤلاء التلاميذ ليسوا على درجة واحدة بلا خلاف، فهم مختلفون من حيث الضبطُ، والحفظ، والملازمة للشيخ.

---

٢٤ قلت: حديثه عند الترمذي وابن ماجه، له عندهما ثلاثة أحاديث. انظر: [١٦، جـ١٥، ص٢٣٢].

فإذا عرفنا مرتبةَ كل واحد من هؤلاء التلاميذِ استطعنا أنْ نرجّح بين رواياتهم عند الاختلاف وهذا أمر تجب معرفتُه والعنايةُ به لمن يتصدّى للحكم على الأحاديث، ولا يكفي معرفة الراوي من حيث ثقتُه أو ضعفُه، فهذا أمر متيسر، وذلك لوجود المصنفات التي حوت الرواة، وبينت درجة كل راوٍ قال الحافظ ابن رجب المتوفى سنة ٧٩٥هـ: "معرفةُ صحةِ الحديث، وسقمِه، تحصلُ من وجهين:

أحدهما: معرفة رجاله، وثقتهم، وضعفهم. ومعرفة هذا هيّن؛ لأن الثقات، والضعفاء قد دُوّنوا في كثيرٍ من التصانيف، وقد اشتهرتْ بشرح أحوالهم التواليف[٢٥].

والوجه الثاني: معرفةُ مراتب الثقات، وترجيح بعضهم على بعض، عند الاختلاف إما في الإسناد، وإما في الوصل والإرسال، وإما في الوقف والرفع، ونحو ذلك.

وهذا الذي يحصل من معرفته، وإتقانه، وكثرة ممارسته، الوقوفُ على دقائق علل الحديث". [١٨، جـ٢، ص٤٦٧].

قلت: يمكن جمع هؤلاء الأئمة، وبيان طبقات تلاميذهم، وسأذكر أربعة أمثلة لهذا الضابط. انظر الملحق رقم (١).

المبحث الرابع

من الضوابط التي مشوا عليها، في تمييز المقبول من المردود، معرفةُ أحاديثِ الراوي الواحد. وهذا جعلوه على ثلاثة أقسام[٢٦]:

---

٢٥ قلت: أما في عصرنا فقد اعتمد أكثر الباحثين على ما قاله الحافظ ابن حجر في الراوي في كتابه *التقريب* فقط.

٢٦ قسمت حديث الراوي إلى ثلاثة أقسام تبعاً للإمام الحافظ ابن رجب في كتابه *شرح العلل*. [١٨، جـ٢ ص٥٥٢وما بعدها]. أما الحافظ ابن حبان البستي فقد قسم أحاديث الثقات الذين لا يجوز الاحتجاج بهم، إلى ستة أجناس. انظر[١٣، جـ١، ص ص٩٠، ٩١].

القسم الأول

راوٍ ضعّف في وقت دون وقت، وهو المختلط. وقد وضع العلماء ميزاناً دقيقاً لتمييز مروياته، وجعلوا له ثلاث حالات:

١ - مَنْ سمع منه قبل الاختلاط تكون روايتُه مقبولة.

٢ - مَنْ سمع منه بعد الاختلاط تكون روايتُه مردودة.

٣ - مَنْ لم يُعرف متى سمع منه قبل، أو بعد، فهذا ترد روايته.

وقد ألفت في المختلطين كتبٌ خاصة بهم، فتسهل معرفتهم بكل يسر وسهولة.

ويدخل في هذا القسم الراوي الذي فَقد بصرَه، ولم يكن حافظا لحديثه جيداً، فيقع في الغلط إن حدث من حفظه، ففي هذه الحالة ترد روايته.

ويدخل أيضا في هذا القسم، الراوي الذي احترقت كتبه، وحدث من حفظه، ولم يكن حافظا لحديثه، بحيث يغلط كثيرا، فترد روايته أيضاً.

وكذلك الراوي الذي يكون في حفظه شيء، لكن له كتاب صحيح، فحديثه من كتابه صحيح، وحديثه من حفظه مردود.

وكذلك الراوي الذي ساء حفظه بسبب القضاء، فيقبل حديثه قبل القضاء، ويرد بعده.

القسم الثاني

الرواة الذين ضعف حديثهم في بعض الأماكن، والبلدان، دون بعض. [١٨، جـ ٢، ص ص ٦٠٢، ٦٠٣].

وهذا القسم جعلوه على ثلاثة أنواع أيضاً:

١ - من حدّث في بلد ليس عنده كتبه، فأخطأ، ثم حدث في بلد آخر من كتابه. مثل الإمام معمر بن راشد المتوفى سنة ١٥٤هـ، فحديثه بالبصرة فيه اضطراب؛ لأنه حدث من حفظه ولم تكن كتبه معه. أما حديثه في غيرها فصحيح.

قال يعقوب بن شيبة: "سماع أهل البصرة من معمر حين قدم عليهم فيه اضطراب؛ لأن كتبه لم تكن معه" [١٨، جـ٢، ص٦٠٢].

وكذلك الراوي الذي سمع من شيخ في مكان، ولم يضبط ما سمع، وسمع منه في مكان آخر فضبط. مثل الإمام عبد الرزاق الصنعاني المتوفى سنة ٢١١هـ، فعندما سمع من سفيان بمكة لم يضبط ما سمع، وعندما سمع منه في اليمن، ضبط ما سمع.

قال الإمام أحمد: "سماع عبد الرزاق بمكة من سفيان مضطرب جدا، روى عنه عن عبيد الله أحاديث مناكير هي من حديث العمْري، وأما سماعه منه في اليمن، فأحاديث صحاح" [١٨، جـ٢، ص ٦٠٦].

قلت: ويدخل في هذا من كان يحدّث أول أمره من حفظه، ثم أخذ يحدّث في آخر عمره من كتاب، كما مر بنا في المبحث الأول.

٢ - راو حدث عن أهل بلد فحفظ حديثهم، ثم حدث عن غيرهم، فلم يحفظ حديثهم مثل إسماعيل بن عياش بن سُليم الحِمْصي المتوفى سنة ١٨١ هـ أو ١٨٢هـ.

فإذا حدث عن أهل الشام فحديثه عنهم جيد، وإذا حدث عن غيرهم فحديثه ضعيف مضطرب. [١٨، جـ ٢، ص٦٠٩].

٢ - عكس الثاني، وهو من حدث عنه أهل بلد، فحفظوا حديثه، وحدث عنه غيرهم، فلم يحفظوا حديثه.

مثل: زهير بن محمد الخراساني المتوفى سنة ١٦٢هـ.

فرواية أهل العراق عنه مستقيمة، ورواية أهل الشام عنه منكرة.

القسم الثالث

رواة ثقات، لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف، بخلاف حديثهم عن بقية الشيوخ.

قال الحافظ ابن رجب: "وهؤلاء جماعة كثيرون". [١٨، جـ٢، ص٦٢١].

ثم ذكر خمسة وأربعين راوياً، فمن ذلك: "جعفر بن بُرْقَان الجَزَرِي" المتوفى سنة ١٥٠هـ، فإنه ضعيف في حديث الزهري خاصة كما قال الإمام أحمد، وغيره بذلك. [١٨، جـ٢، ص٦٣٤؛ ٢، ص١٤٠، ترجمة٩٣٢].

المبحث الخامس

من الضوابط التي مشوا عليها، وكانوا يراعونها، التفردُ، وتسمى الغرائب. حذّر السلف من رواية الغرائب، ورواية الأحاديث الشاذة؛ إذ لا فائدة من روايتها قال الحافظ ابن رجب:

"وقد كان السلف يمدحون المشهور من الحديث، ويذمون الغريب منه في الجملة". [١٨، جـ١، ص٤٠٦].

قال الإمام إبراهيم بن يزيد النخعي المتوفى سنة ١٩٦هـ: "كانوا يكرهون غريب الكلام، وغريب الحديث". [٢٨، ص١٤١].

وقال الإمام أحمد: "شر الحديث الغرائبُ التي لا يُعمل بها ولا يُعتمد عليها". [٢٨، ص١٤١].

قال الحافظ الخطيب البغدادي ـ بعد أن ذكر أقوال العلماء في التحذير من الشاذ والغرائب ـ: "وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان، يغلب على إرادتهم كَتْبب الغريب، دون المشهور، وسماع المنكر، دون المعروف، والاشتغال بما وقع فيه السهو،

والخطأ، من روايات المجروحين ... إلى أن قال: وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة، من المحدثين، والأعلام، من أسلافنا الماضين". [٢٨، ص١٤١]

قلت: لأن الراوي إذا تفرد برواية أحاديث، أو رواها على عدة أوجه، وهو لا يحتمل ذلك، فحينئذ يكون محلَّ ريبة، ويكون عُرْضَة للجرح.

قال الحافظ ابن رجب:

" فاختلاف الرجل في إسناد:

إن كان متهماً، فإنه ينسب إلى الكذب، وإن كان سيىء الحفظ، نسب به إلى الاضطراب، وعدم الضبط.

وإنما يحتمل مثل ذلك ممن كثُر حديثُه، وقوي حفظه، كالزهري وشعبة ونحوهما". [١٨، جـ١، ص١٤٣ وما بعدها.]

قلت: هذا ضابط مهمّ، على كلِّ طالبِ حديثٍ، أن يكونَ حاضراً في ذهنه، فلا يغيب عنه.

وإن الحافظ ابن رجب ذكر هذا الضابط من خلال نظره، وتعمقه، في كلام أهل الجرح والتعديل، فرحمه الله تعالى ورضي عنه.

فينظر إلى هذا المتفرد، فإن كان من الحفاظ، كالزهري، ومالك، والثوري، وأمثالهم، فلا يضرهم هذا التفرد، ولا يؤثر فيهم؛ لأن هؤلاء أئمة كل واحد منهم يحتمل هذا، ويكون ذلك دليلاً على سعة علمه، وكثرة مروياته.

قال الإمام الباجي - بعد أن ذكر تفرد مالك ببعض الأحاديث -:

" ولكن مثل حفظ مالك وحاله يحتمل مثل هذا". [١٢، جـ١، ص ص٣٠٠، ٣٠١].

أما إن كان ليس من بابة الزهري وأمثاله، فإنه يحكم على روايته بالاضطراب، لسوء حفظه.

قال الحافظ العلائي ـ بصدد ردّه لحديثٍ رواه أحمد بن عبد الجبار العُطـاردي ـ وهو متكلَّم فيه ـ :

" وإن قال الدارقطني فيه ، لا بأس به ، فلا يحتمل التفرد بهذا". [١٩ ، ص٢٢٩]

وقد اهتم العلماء بهذا النوع من علوم الحديث ، فألفوا كتباً خاصة ، بينوا فيها الرواة الذين تفردوا بحديث ، أو إسناد ، كالحافظ البزار ، والحافظ الدارقطني.

قال الحافظ ابن حجر : " مِنْ مظانّ الأحاديثِ الأفرادِ (*مسندُ*)أبي بكر البزار ، فإنه أكثر فيه من إيراد ذلك وبيانه ، وتبعه أبو القاسم الطبراني في (*المعجم الأوسط*) ، ثم الدارقطني في كتابه (*الأفراد*)". [٢٠ ، جـ٢ ، ص٧٠٨].

قلت : وكتب الجرح والتعديل ، بينت أيضاً الرواة الذين تفردوا ، برواية حديث ، أو أثر ، مثل كتاب (*الضعفاء الكبير*) للعقيلي ، وغيره.

المبحث السادس

من الضوابط التي اتبعوها في معرفة اتصال السند ، أو انقطاعه ، رواية راو عن شيخ ليس من أهل بلده ، ولا يعرف أنه اجتمع بذلك الشيخ .

أو رواية راو ثقة عمن عاصره ، ثم يدخل أحياناً بينه وبين ذاك الشيخ واسطة ، فهذا دليل على الانقطاع ، وعدم السماع .

فهذا الضابط من الأمور الدقيقة الذي يحتاج إلى معرفة تامة بالرواة ، بحيث يعرف الناقد أوطانهم ، ورحلاتهم .

قال الحافظ ابن رجب :

" ومما يستدل به أحمد وغيره من الأئمة على عدم السماع والاتصال ، أن يروي عن شيخ من غير أهل بلده ، لم يعلم أنه رحل إلى بلده ، ولا أن الشيخ قدم إلى بلد كان الراوي عنه فيه " [١٨ ، جـ١ ، ص٣٦٨] .

ثم ذكر عدة أمثلة على ذلك، فمن ذلك : قال الإمام أحمد : " لم يسمع زرارة ابن أوفى من تميم الداري، تميم بالشام، وزرارة بصري " [١٨ ، جـ ٢ ، ص٣٦٨ ؛ ١٨ ، ص٢١٣] .

فالإمام أحمد نفى سماع زرارة من الصحابي تميم ؛ لأنه لاحظ البعد بينهما فزرارة بصري وكان قاضياً فيها ، كما ذكر العلائي ، وتميم من فلسطين ولم يعلم أنه رحل إليه أو اجتمع به .

قلت : ورواية زرارة ، عن تميم ، عند أبي داود وابن ماجه[٢٧] .

[١٦ ، جـ ٩ ، ص٣٣٩ ، ترجمة ٣٤٠] .

ومشى على هذا الضابط الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي .

قال ابن أبي حاتم : " سئل أبي عن ابن سيرين سمع من أبي الدرداء ؟ قال : قد أدركه ! ولا أظنه سمع منه ، ذاك بالشام وهذا بالبصرة [٢٣ ، ص١٨٧]. [٢٨]

وكذلك لاحظ ضابط البعد قبلهم ، الإمام علي بن المديني المتوفى سنة ٢٣٤هـ عندما سئل عن حديث الحسن عن الضحاك.

قال : " حديث بصري إسناده منقطع ؛ لأن الحسن لم يسمع من الضحاك ، فكان الضحاك يكون بالبوادي ، ولم يسمع منه ".

[٢٥ ، ص٥٥ ؛ ٢٣ ، ص٤٢][٢٩]

---

٢٧ والحديث عند أبي داود [٢١ ، جـ١ ؛ ص٢٢٩ ، رقم٨٦٦] ، وابن ماجه [٢٢ ، جـ١ ، ص٤٥٨ ، رقم ١٤٢٦]، وأخرجاه أيضاً عن أبي هريرة.

٢٨ قلت : حديثه أخرجه النسائي في *الكبرى*، انظر [٢٤ ، جـ٨ ، ص٢٣٢] ولفظه : ،"يا أبا الدرداء ! لا تخصن يوم الجمعة بصيام ...."

٢٩ ذكر ابن رجب: ٣٦٩/١، أن الضحاك هو ابن قيس ، والصواب : ابن سفيان كما جاء في *جامع التحصيل* ص١٩٥ ، *والعلل* لابن المديني، *والمراسيل*، وهو الذي كان يعيش في البادية، بخلاف الضحاك بن قيس، انظر تهذيب الكمال.

فالإمـام علي بن المديني لاحظ البعد بينهما أيضاً، كمـا هو واضح، فمن أجل ذلك نفى سماعه منه ؛ إذ الضحاك بن سفيان سكن البادية، والحسن سكن البصرة، فهناك بعد بينهما في المسافة، وبعد في اللقاء .

ومن طالع كتب العلل، والتراجم، وجد كثيراً من مثل هذا التعليل في نفي السماع .

[٢٣، ص٣٩ ؛ ١٨، ص ١٩٧] [٣٠]

قال الحافظ ابن رجب :

" وكذلك رواية من هو في بلد عمن هو ببلد آخر، ولم يثبت اجتماعهما ببلد واحد يدل على عدم السماع منه .

وكذلك كلام ابن المديني، وأحمد، وأبي زرعة، وأبي حاتم، والبرديجي، وغيرهم، في سماع الحسن من الصحابة كله يدور على هذا"[١٨، جـ٢، ص٢٧٢] .

أي يريد بعد المسافة بين التلميذ والشيخ .

أما رواية الراوي عمن عاصره، وروى عنه، لكنه يدخل راويـاً بينهما، فقد جعل الأئمة هذا العمل دليلاً، على عدم السماع، بدليل إثبات الواسطة بينهما .

لذا كان الأئمة عندما يتكلمون على الأحاديث، يقولون :

فلان لم يسمع من فلان، أو لا يصح له سماع منه . [١٨، جـ ٢، ص٢٧٥] .

ومثل هذا الأمر لا يفطن له إلا الأئمة الحفاظ، كالإمـام أحمد والبخاري وأبي حاتم، وأمثالهم، فهم يدركون هذا، وينبهون عليه.

---

٣٠ إذ نفى علي بن المديني سماع الحسن البصري من الأسود بن سريع، من أجل أن أحدهما في البصرة والآخر بالمدينة.[١٩، ص١٩٧]

قال الحافظ ابن رجب : " فإن كان الثقة يروي عمن عاصره أحيانا ـ ولم يثبت لقيّه ـ ثم يدخل أحياناً بينه وبينه واسطة ، فهذا يستدل به هؤلاء الأئمة على عدم السماع ". [١٨ ، جـ١ ، ص ٣٦٩] .

وقال الإمام الباجي المتوفى سنة ٤٧٤هـ . بعد أن ذكر خلاف العلماء في سماع الحسن من أبي بكرة ـ : " واحتجوا ـ أي الذين قالوا لم يسمع منه ـ بأن الحسن أدخل بينه وبين أبي بكرة ، الأحنفَ بن قيس ، في حديث النبي صلى الله عليه وسلم : " إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار ... " [١٢ ، جـ١ ، ص٣٠٣].[٣١]

قلت : والأمثلة على ذلك كثيرة ، ومن طالع كتب العلل ، رأى كثيراً من الأحاديث تعلل بمثل هذا ، فمن ذلك ، قال الإمام أحمد :

" البهي ما أراه سمع من عائشة ، إنما يروي عن عروة عن عائشة .

قال : وفي حديث زائدة عن السُدِّي عن البهي قال حدثتني عائشة .

قال : وكان ابن مهدي سمعه من زائدة وكان يَدَعُ منه : حدثتني عائشة ينكره "

[١٨ ، جـ١ ص٣٦٩] وانظر[٢٣ ، ص١١٥ وص٣٨].

فنجد الإمام عبد الرحمن بن مهدي لا يعبأ بقول بعض الرواة " حدثتني " التي تدل هذه الصيغة على السماع ، وجعل هذا من قول بعض الرواة الضعفاء.

فهذه ملاحظة مهمة ، يجب التنبه لها ، وكان الإمام أحمد ينكر لفظ التحديث ، ويعتبره من تصرف الرواة .

قال الحافظ ابن رجب : " وكان أحمد يستنكر دخول التحديث ، في كثير من الأسانيد ، ويقول : هو خطأ ، يعني : ذكر السماع " . [١٨ ، جـ ١ ، ص ٣٦٩] .

---

٣١ والحديث أخرجه الشيخان عن الحسن عن أبي بكرة ، البخاري برقم ٣١، ومسلم رقم عام ٢٨٨٨ .

وممن كان ينكر لفظ التحديث أيضا يحيى بن معين . إذ قال : لم يسمع الحسن من أبي بكرة ! قيل له فإن مبارك بن فضالة ، يقول عن الحسن قال : حدثنا أبو بكرة . قال : ليس بشيء " .[١٤ ، جـ٤ ؛ ص٣٢٢ ؛ رقم ٤٥٩٧] .

وقال علي بن المديني : سمعت يحيى - وقيل له : كان الحسن يقول : " سمعت " عمران بن الحصين - . فقال : أما عن ثقة فلا " .[٢٣ ، ص٣٨] .

قلت : هذه ملاحظة جديرة بالاهتمام والتيقظ لها ، فعندما نرى راوياً روى عن آخر وقال : حدثني ، أو سمعت ، ونحوهما من الصيغ الدالة على السماع ، علماً أن هذا الراوي قد نص أحد الأئمة على عدم سماعه منه ، فلا نغتر بذلك ، ونقول : فلان سمع من فلان ، بدليل الصيغة التي استعملها هذا الراوي ، بل هذا من تصرف أحد الرواة الضعفاء الموجودين في السند .

وهذا من الأمور المهمة التي لا يفطن لها إلا هؤلاء الأئمة ، من أمثال علي ابن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويحيى بن المعين ، وغيرهم - رضي الله عنهم - وجزاهم الله خيرا عن سنة نبيهم - صلى الله عليه وسلم - .

الخاتمة

بعد هذا الاستعراض لأهم الضوابط التي مشى عليها ، ولاحظها أئمة الجرح والتعديل ، توصلت إلى النتائج التالية :

١ - الأحكام التي يصدرها الأئمة مبنية على قواعد وضوابط ، لا كما يظن بعض المثقفين العصريين أنها قائمة على الظن والتخمين.

٢ - أهمية هذه الضوابط، فكل ضابط يمكن أن يفرد ببحث مستقل، فظهر لنا: أهمية الكتاب، وأهمية معرفة طبقات تلاميذ كل إمام، وأهمية معرفة مواطن الرواة ورحلاتهم، وأهمية معرفة طرق كل حديث.

٣ - ضرورة التفطن إلى صيغة التحمل، وأن الضعفاء إذا ذكروا صيغة تدل على اللقاء والسماع، فلا يعبأ بها عندما ينص أحد الأئمة أن ذلك الراوي لم يسمع من ذلك الشيخ.

٤ - اختلاف العلماء في حكمهم على بعض الرواة، يكون غالباً في الرواة الذين يكون عندهم أخطاء كثيرة. فبعض الأئمة يرى أن تلك الأخطاء، لم تؤثر في ضبطهم، فيلحقهم بمن يُحتج بهم. والبعض الآخر يرى أن تلك الأخطاء، أثرت في ضبطهم، فيلحقهم بمن لا يُحتج بهم. وهذا النوع محل اجتهاد بين أئمة النقد.

٥ - أهمية الرجوع إلى المصادر الأولى؛ إذ هي المصدر الوحيد في معرفة مراتب الرواة، ومعرفة العلل، ولا يكفي الاقتصار على كتاب (*التقريب*) أو (*الكاشف*) مثلاً.

وصلى الله على نبينا محمد بن عبد الله، وعلى آله، وأصحابه، ومن اتبع سنته، إلى يوم الدين.

الملحق رقم (١)

أولا : طبقات أصحاب الزهري:

قسم الإمام الحازميُّ أصحاب الزهري إلى خمس طبقات، فالطبقة الأولى : هي الغاية في الصحة، وهي مقصد الإمام البخاري .

والطبقة الثانية : شاركت الأولى في العدالة، والضبط، غير أن الأولى امتازت على الثانية، بطول الملازمة، في السفر، والحضر، وهذه الطبقة شرط مسلم .

والطبقة الثالثة : مثل أهل الطبقة الأولى غير أنهم لم يسلموا من الجرح، فهم بين الردّ والقبول، وهم شرط أبي داود والنسائي .

والطبقة الرابعة : شاركوا الطبقة الثالثة في الجرح، ولكنهم لم يصاحبوا الزهــري كثيرا، وهم شرط الإمام الترمذي، لكن الإمام الترمذي لم يسكت عنهم، بل بين ما فيهم .

والطبقة الخامسة: رواة من الضعفاء والمجاهيل، وهؤلاء لا يجوز لمن يُخرج الحديث على الأبواب أن يُخرج حديثهم إلا على سبيل الاعتبار، والاستشهاد عند أبي داود فمن دونه، أما الشيخان فلا يعرّجان على أهل هذه الطبقة.

[٢٦، ص ص١٤٩ ؛ ١٥٠] .

وسأجعل أهل هذه الطبقات على شكل رسم توضيحي، لتكون الصورة واضحة .

طبقات أصحاب الزهري المتوفى سنة ١٢٥هـ

وهم على خمس طبقات

١- مالك بن أنس	١- الأوزاعي	١- سفيان بن حسين السلمي	١- إسحاق بن يحيى الكلبي	١- بحر بن كنيز
٢- سفيان بن عيينة.	٢ – ليث بن سعد	٢- جعفر بن برقان	٢ – معاوية بن يحيى الصدفي	٢- الحكم بن عبدالله الأيلي
٣- عبيد الله بن عمر.	٣ – النعمان بن راشد	٣ – عبدالله بن عمر ابن حفص	٣ – إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة	٣ – عبدالقدوس بن حبيب
٤- يونس الأيلي	٤ – عبدالرحمن ابن خالد بن مسافر، وغيرهم	٤- زمعة بن صالح المكي وغيرهم	٤ – إبراهيم بن يزيد المكي	٤- محمد بن سعيد المصلوب، وغيرهم كثير
٥- عقيل الأيلي			٥- المثنى بن الصباح، وغيرهم	
٦ – شعيب بن أبي حمزة.				
وزاد ابن رجب: معمر ابن راشد				

قال الحافظ ابن رجب :

" وقد سبق أنه ـ أي أصحاب الزهري ـ خمس طبقات، وهم خلق كثير، يطول عددهم، واختلفوا في أثبتهم، وأوثقهم :

فقالت طائفة : مالك، قال أحمد في رواية: و ابن معين . وذكر الفلاس أنه لا يختلف في ذلك .

وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله : أثبتهم مالك ثم ابن عيينة .

قال : وأكثرهم رواية عنه : يونس وعقيل ومعمر .

وقال يحيى بن إسماعيل الواسطي سمعت يحيى بن سعيد القطان، وذكر يوماً أصحاب الزهري : فبدأ بمالك في أولهم، ثم ثنى بسفيان بن عيينة، ثم ثلث بمعمر، وذكر يونس بعده .

ثانياً : أصحاب عبد الله بن دينار المتوفى سنة ١٢٧هـ

وهم على ثلاث طبقات . [٢٧، جـ ٢، ص٢٤٧]

١- شعبة بن الحجاج
٢- سفيان الثوري
٣- ملك بن أنس
٤- سفيان بن عيينة

قال العقيلي: أحاديث متقاربة [٢٧، جـ ٢، ص٢٤٧]

قلت: يريد أن حديث هؤلاء متقارب من حيث العدد.

١- يحيى بن سعيد
٢- عبدالعزيز بن الماجشون
٣- سهيل بن أبي صالح
٤- محمد بن عجلان
٥- يزيد بن الهاد

قال العقيلي: روى سهيل وابن عجلان، ويزيد عن ابن دينار عن أبي صالح عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الإيمان بضع وسبعون باباً "قال: ولم يتابعهم أحد منهم ممن سمينا من الأثبات [٢٧، جـ٢، ص٢٤٩].

موسى بن عبيدة.

قال العقيلي: وقد روى موسى بن عبيدة ونظراؤه عن عبدالله بن دينار أحاديث مناكير إلا أن الحمل فيها عليهم [٢٧، جـ ٢، ص ٢٤٩].

قلت : أما الحافظ البرديجي فلم يفصل بينهم، إذ قال ـ كما في *شرح العلل* ـ :
" أحاديث عبد الله بن دينار صحاح من حديث شعبة، ومالك، وسفيان الثوري "
قال ابن رجب : ولم يزد على هذا، ولم يذكر ابن عيينة معهم، كما ذكره العقيلي [١٨، جـ ٢، ص٤٧٧] .

ثالثا : أصحاب ثابت بن أسلم البُناني البصري المتوفى سنة بضع وعشرين ومئة للهجرة وهم على ثلاث طبقات [١٨، جـ٢، ص٤٩٩]

الأولى : ثقات

١- حمادة بن سلمة
٢- شعبة بن الحجاج
٣- محمد بن زيد
٤- سليمان بن المغيرة
٥- معمر بن راشد

أجمع أهل المعرفة أن أثبت هؤلاء حماد بن سلمة.

قال الإمام مسلم: "والدليل على ما بيَّنا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد ابن سلمة [٨، ص ١٧٠]، وأما معمر فهو آخرهم.

قال العقيلي: أنكرهم رواية عن ثابت معمر [١٨، جـ ٢، ص ٥٠١].

وقال ابن معين: حديث معمر عن ثابتَ مضطرب كثير الأوهام [١٨، جـ٢، ص ٥٠٢].

الثانية: شيوخ

١- الحكم بن عطية.
٢- سهيل بن أبي حزم.
٣- عمارة بن زاذان
٤- يوسف بن عبدة.

ذكر ذلك الإمام أحمد.

قال الإمام أحمد: هؤلاء الشيوخ يخطئون على ثابت.

٥ - حماد بن يحيى الأبح.

[١٨، جـ٢، ص٥٠١]

الثالثة: الضعفاء

قال الحافظ ابن رجب: وفيهم كثرة، كيوسف بن عطية الصفار.

قلت: يدخل في هذه الطبقة كل من قيل فيه ضعيف أو متروك ممن روى عن ثابت، مثل حاتم بن ميمون الكلابي – سعيد بن زربي – سليمان بن داود البصري وغيرهم كثير.

قال الإمام أحمد في رواية أبي طالب: أهل المدينة إذا كان الحديث غلطا يقولون ابن المنكدر عن جابر.

وأهل البصرة يقولون: ثابت عن أنس يحيلون عليهم [١٨، جـ٢، ص٥٠١] يريد الإمام أحمد بهذا أن الضعفاء من أهل المدينة عندما يروون حديثاً يجعلونه عن ابن المنكدر عن جابر، علماً أن ابن المنكدر لم يروه عن جابر، لكن الضعفاء جعلوه عن ابن المنكدر عن جابر، على الجادة. وكذلك إذا رووا عن ثابت جعلوه عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم.

[١٨، جـ١، ص ٥٠٢].

رابعاً: أصحاب سُليمان بن مِهران الأعمش المتوفى سنة ١٤٧هـ وقيل ١٤٨هـ[٣٢]

قسم الإمام النسائي أصحابه إلى سبع طبقات [٢٩، ص ص٥٣ ، ٥٤]

١- يحيى بن سعيد القطان.	١- زائدة.	١- أبو معاوية.	١- قتيبة بن عبدالعزيز.	١- عبدالله بن إدريس	١- أبو أسامة.	١- عبيدة بن حميد
٢- سفيان الثوري.	٢- ابن أبي زائدة.	٢- جرير بن عبد الحميد.	٢- مفضل بن مهلهل.	٢- عيسى بن يونس	٢- عبدالله ابن نمير.	٢- عبده بن سليمان.
٣- شعبة بن الحجاج.	٣- حفص ابن غياث	٣- أبو عوانة وقد جعل يعقوب ابن شيبة وغيره أبا معاوية في مرتبة سفيان.	٣- داود الطائي.	٣- وكيع بن الجراح [٣٣]	٣-عبدالواحد ابن زياد	
			٤- فضيل بن عياض.	٤- حميد الرؤاسي.		
			٥- عبدالله بن مبارك.	٥- عبدالله بن داوود.		
				٦- الفضل بن موسى.		
				٧- زهير بن معاوية [٣٤].		

---

٣٢ أما الحافظ ابن رجب فقد ذكر أصحاب الأعمش، وذكر أقوال الأئمة فيهم، من غير تقسيم، ومن أراد التفصيل والكلام على كل واحد، فعليه أن يرجع إلى *شرح العلل*، ففيه تفصيل وبيان شافٍ لكثير منهم، انظر [١٨، جـ٢ ، ص ص٥٢٩ ـ ٥٣١]

٣٣ وقد جعل أبو حاتم وكيع بن الجراح بعد سفيان، علماً أن بعضهم جعل أبا معاوية بعده، كما مر.
قال الدارقطني: "أرفع الرواة عن الأعمش: الثوري، وأبو معاوية، ووكيع، ويحيى القطان، وابن فُضيل، وقد غلط عليه في شيء" [١٨ ،جـ٢ ، ص٥٣٥]
قلت: يلاحظ أن الأئمة اختلفوا فيمن يُقدّم على الآخر، وذلك على حسب ما لاحظ كل واحد منهم، فعندما نرى اختلافاً بين أبي معاوية ووكيع، في حديث الأعمش، فحينئذ نُقدِّم رواية أحدهم على الآخر بأمور أخرى، كأن يأتي راوياً يتابع وكيعاً فحينئذ يُقدّم وكيع.

٣٤ زاد ابن رجب أيضاً: ١ـ عبيد الله بن موسى. ٢ ـ محاضر بن مورع. ٣ـ مندل بن علي العنزي. ٤ ـ يحيى بن عيسى التميمي. جعل يعقوب بن شيبة هؤلاء الأربعة ثقات في الأعمش. انظر[١٨ ، جـ٢ ، ص٥٣٣]
٥ ـ معمر بن راشد. وقد جعلوا معمراً سيىء الحفظ جداً في الأعمش، انظر [١٨ ، جـ٢ ، ص٥٣٦]

المصادر والمراجع

[١] الرامهرمزي، القاضي الحسن بن عبد الرحمن. *المحدّث الفاصل بين الراوي والواعي*. تحقيق: د/ محمد عجّاج الخطيب. ط١ بيروت: دار الفكر، ١٣٩١هـ.

[٢] العسقلاني، علي بن أحمد بن حجر. *تقريب التهذيب*. ط١. تحقيق الشيخ: محمد عوّامة. بيروت: دار البشائر الإسلامية، ١٤٠٦هـ.

[٣] الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. *الجرح والتعديل*. مصور عن الطبعة الهندية الأولى، ١٣٧١هـ.

[٤] ابن منظور، محمد بن مكرم. *لسان العرب*. بيروت: دار صادر، د.ت.

[٥] الشيباني، أحمد بن حنبل. *العلل ومعرفة الرجال*. تحقيق: د/ طلعت قوج وآخر. إستانبول: المكتبة الإسلامية، ١٩٨٧م.

[٦] الحموي، ياقوت بن عبد الله. *معجم البلدان*. بيروت: دار بيروت، ١٣٧٦هـ.

[٧] الجزري، عز الدين بن الأثير. *اللباب في تهذيب الأنساب*. بيروت: دار صادر، ١٤٠٠هـ.

[٨] القشيري، مسلم بن الحجاج. *كتاب التمييز*. تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي، الرياض: جامعة الرياض، د.ت.

[٩] الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. *علل الحديث*. طبعة مصورة؛ حلب: دار السلام، ١٣٤٣هـ.

[١٠] السهمي، حمزة بن يوسف. *سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ*. تحقيق: د/ موفق بن عبد الله. ط١. الرياض: مكتبة المعارف، ١٤٠٤هـ.

[١١] الذهبي، محمد بن أحمد. *ميزان الاعتدال*. تحقيق: علي محمد البجاوي، ط١. بيروت: دار المعرفة، ١٣٢٨هـ.

[١٢] الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف. *التعديل والتجريح لمن خرّج له البخاري في الجامع الصحيح*. تحقيق: د/ أبو لبابة حسين. ط١. الرياض: دار اللواء، ١٤٠٦هـ.

[١٣] البستي، محمد بن حبّان. *المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين*. تحقيق: محمد إبراهيم زايد. ط١. حلب: دار الوعي، ١٣٩٦هـ.

[١٤] ابن معين، يحيى بن معين. *التاريخ*. تحقيق: د/ أحمد محمد نور سيف. ط١، مكة المكرمة: جامعة أم القرى، منشورات مركز البحث العلمي، ١٣٩٩ هـ.

[١٥] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت. *الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع*. تحقيق: د/ محمود طحان. الرياض: مكتبة المعارف ١٤٠٣هـ.

[١٦] المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة - بيروت، عام١٤٢٢هـ.

[١٧] الجرجاني، أبو أحمد عبد الله بن عدي. *الكامل في ضعفاء الرجال*. بيروت: دار الفكر، ١٤٠٥هـ.

[١٨] ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. *شرح علل الترمذي*. تحقيق: د/ نور الدين عتر. ط١. حلب: دار الملاح، ١٣٩٨ هـ.

[١٩] العلائي، صلاح الدين خليل بن كيكلدي. *جامع التحصيل في أحكام المراسيل*. تحقيق: الشيخ حمدي عبد المجيد سلفي. مطبوعات وزارة الأوقاف العراقية، ١٣٩٨هـ.

[٢٠] العسقلاني، أحمد بن علي. *النكت على كتاب ابن الصلاح*. تحقيق: د/ ربيع هادي، ط٢. الرياض: دار الراية، ١٩٨٨م.

[٢١] السجستاني، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي. *السنن*. تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٧٥م.

[٢٢] القزويني، أبو عبد الله محمد بن يزيد. *السنن*. تحقيق: الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٣٩٥هـ.

[٢٣] الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم. *المراسيل*. بعناية: شكر الله قوجاني. ط٢. بيروت: مؤسسة الرسالة. ١٩٨٢م.

[٢٤] المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن. *تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف*. تحقيق: عبد الصمد شرف الدين. ط ٢. الهند: دار القيم، ١٤٠٣هـ.

[٢٥] ابن المديني، علي بن عبد الله. *العلل*. تحقيق: د/ محمد مصطفى الأعظمي. ط٢. بيروت: المكتبة الإسلامية. ١٩٨٠م.

[٢٦] الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى. *شروط الأئمة الخمسة*. تحقيق: محمد زاهد الكوثري. ضمن مجموعة *الرسائل الكمالية*، الطائف: مكتبة المعارف، د.ت.

[٢٧] العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى، *الضعفاء الكبير*. تحقيق: د/ عبد المعطي قلعجي. ط١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٤هـ.

[٢٨] الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. *الكفاية في علم الرواية*. بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.

[٢٩] النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب. الطبقات. ضمن مجموعة *رسائل في علوم الحديث*. تحقيق: جميل علي حسن. ط١. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ١٤٠٥هـ.

The Criteria Adopted by the Scholar of Vouching (Jarh) and Discrediting (Ta'deel) in Their Evaluation of Hadith Narrators

Abdula'ziz Ahmed Al. Jasem
Ass.Prof., Dept. of Islamic Culture, College of Education,
King Saud University, Riyadh, Saudai Arabia

Abstract. This research aims to show some of the criteria of giving precedence to hadith narrators one over another, when they used to disagree on the traceable hadith to the prophet and that traceable to his companions, or on the incompletely transmitted hadith to the prophet, etc.

These criteria were observed by the leading scholars of hadith, such as: Imam Abd Elrahman b.Mahdi ,yahya El Ghatan, Ahmed b.Hanbal, b.Ma'aeen ,Abi Hatim ,and others.

These criteria were varied due to many reasons, some of which were due to :

1. Disagreement in opinion among the narrators.
2. The narrator himself who sometimes reported the hadith traceable to the prophet (P.B.U.H), and sometimes traceable to the companion of the prophet.
3. The comparison between the reliable narrator's narration and another, so that if he agreed with him he should not be veracious.
4. They also noticed the status of the unique narrator ; was he qualified for uniqueness or not ? and they gave the suitable judgment about him, as explained in the research.

These criteria pointed out the genius of these imams, their high rank in sunnah sciences, and their care of distinguishing between the acceptable and repudiated hadith. May the Almighty Allah recompense them all the best in the two worlds.